ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر

بتاريخ: 3 نوفمبر 2021 العدد: 652 المصدر: اليوم السابع (2021/10/24)

انتهاء توزيع التلاميذ على فترات دراسية ومدة زمنية تفصل دخول وخروج الطلاب

قالت مصادر مسؤولة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، إن المدارس انتهت من توزيع التلاميذ على الفترات الدراسية اليومية بواقع فترتين و3 فترات خلال اليوم الدراسي، حيث تم إعداد كشوف بقوائم الطلاب في الفترات المختلفة وإعلانها في أماكن ظاهرة في المدرسة وأيضا إلكترونيا من خلال نشرها على جروبات المدارس على فيس بوك، لإعلام أولياء الأمور والطلاب بمواعيد الحضور اليومية.

رابط الخبر

الرأي

- **بلا شك أن لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني جهود واضحة وملموسة في تطوير القطاع**، ولكن مع وجود أكثر من 24 مليون طالب مدرسي، منهم نحو 22 مليون بالمدارس الحكومية،[1] **مازالت جودة التعليم تمثل تحديا بالغ الأهمية**؛ ففي كثير من الأحيان لا يتقن الطلاب المهارات الأساسية حتى التخرج من المدرسة **لعدة أسباب ومن أهمها اكتظاظ المدارس والفصول بالطلاب** بما لا يسمح لهم بالاستيعاب الكافي للمواد الدراسية.
- وقد كشفت جائحة كورونا عن مدى ما يعانيه قطاع التعليم في مصر من ضعف. وهنا نطرح **سؤالا مهما** بشأن ما جاء بالخبر المشار إليه أعلاه، **هل قرار الوزارة بزيادة الفترات الدراسية لبعض المدارس إلى فترتين، بل وأيضا لثلاث فترات خلال اليوم الدراسي الواحد للحفاظ على التباعد الاجتماعي بين الطلاب خلال فترة جائحة كورونا هو الحل الفعال لما تواجهه المنظومة التعليمية من مشكلات مزمنة من حيث التكدس الطلابي الزائد وانخفاض جودة الخدمة التعليمية المقدمة؟**
- يعاني التعليم الحكومي قبل الجامعي من **ارتفاع الكثافة الطلابية بالفصول** خلال السنوات الخمسة الأخيرة؛ والتي تزايدت بمعدل 11.5% خلال الفترة (2020/2019-2016/2015)،[2] حيث **تصل كثافة الفصول بالتعليم الحكومي في المتوسط إلى قرابة 50 طالب وطالبة في الفصل الواحد مقارنة بحوالي 33 طالب بالقطاع الخاص** لعام 2020/2019.[3] بل ووصلت هذه النسبة في الحضر إلى 119

---

[1] وزارة التربية والتعليم والتعليم والفني، إحصاء التعليم قبل الجامعي 2021/2020

[2] المركز المصري للدراسات الاقتصادية، منظومة التعليم قبل الجامعي، سلسلة رأي في أزمة، العدد رقم 5، مارس 2020.

[3] وزارة التربية والتعليم والتعليم والفني، إحصاء التعليم قبل الجامعي 2021/2020.

طالب لكل فصل، وتزيد إلى 162 طالب لكل فصل في الريف. ويرجع ذلك إلى أن الزيادة في عدد الفصول يكون بوتيرة أقل كثيرا من الارتفاع في عدد الطلاب. فضلا عن ذلك، فإن **كثافة الفصل الدراسي في التعليم الابتدائي في مصر** (47.5 طالب في الفصل الواحد) **أعلى من العديد من دول نامية أخرى وذات كثافة سكانية مرتفعة** كالهند (24 طالب في الفصل الواحد)، اندونيسيا (27 طالب)، الصين (37 طالب).[4]

- **وقبل صدور القرار الأخير بزيادة الفترات الدراسية، كان هناك بالفعل نحو 66% من طلاب المدارس الابتدائية الحكومية يذهبون لمدارس تعمل لأكثر من فترة في اليوم الواحد وفقا لإحصاءات الوزارة**. ولم تحقق هذه التجربة النجاح المنشود؛ حيث **ارتفعت معدلات التسرب** التي سُجلت نحو 35%[5] منها في المدارس ذات الفترات المتعددة.
- **بالتالي لا يمثل قرار زيادة الفترات الدراسية سوى عبئا أكبر من ساعات العمل على المدرس** والذي عليه أن يقوم بشرح نفس المادة ثلاث مرات في نفس اليوم. هذا بخلاف تقليل مدة الحصة للتمكن من استيعاب اليوم الدراسي لثلاث فترات مما يؤثر سلبا على الكفاءة الاستيعابية للطلاب للمناهج التي لا تتناسب في الأصل مع مدة العام الدراسي، **بل وقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الإقبال على الدروس الخصوصية بصورة أكبر**.
- بالإضافة إلى ما ورد في الخبر، **اتجهت الوزارة لتوفير مدرسين متطوعين مقابل 20 جنيها** للحصة الواحدة في محاولة منها للتغلب على العجز الكبير والمزمن في أعداد المدرسين والذي يتعدى الـ 200 ألف مدرس وفقا لتصريحات الوزير، على

---

[4] الجامعة الأمريكية بالقاهرة، حلول للسياسات البديلة، مدارس مكلفة وتعليم ضعيف: الإصلاحات اللازمة لمنظومة بناء المدارس في مصر، نوفمبر 2019.

[5] نفس المرجع.

أن تكون الحصص المقدمة تطوعا بحد أقصى 24 حصة أسبوعيا للمدرس الواحد أي بدخل شهري لا يبلغ الألفين جنيه. ولهذا القرار العديد من المخاطر، حيث قد يكون سببا في المزيد من انحدار المستوى التعليمي نظرا لعدم تأهيل المعلم بالدرجة الكافية للقيام بمسؤولياته في العملية التعليمية، كما أنه يتيح الفرصة لعدم التزامه حيث لا يوجد ما يجبره على الالتزام، ولا يضمن استدامة العملية التعليمية حيث قد يترك المعلم العام الدراسي في منتصفه حال توفر فرصة عمل أفضل له.

- بالنظر إلى الإجراءات المشار إليها أعلاه، **نلاحظ غياب الرؤية الشاملة للتعامل مع مشكلات قطاع التعليم في مصر، والاكتفاء باتخاذ عدد من الإجراءات التي تتسم جميعها بأنها مؤقتة وجزئية ولا يمكن الاعتماد عليها لتطوير منظومة التعليم، وبالتالي هناك حاجة لسياسات وإجراءات عاجلة وهيكلية ومستدامة تنبع من رؤية أكثر شمولا لتحسين الوضع الحالي للمنظومة**، من أهمها على سبيل المثال:

- **تخصيص المزيد من الإنفاق الحكومي للتعليم**[6] لاستيفاء الاحتياجات اللازمة لمواجهة تداعيات الجائحة والنهوض بمنظومة التعليم بشكل عام، على أن يخصص إلى كافة البنود ذات الصلة، ومن أهمها:
  - الاستثمار في بناء المدارس حيث تحتاج مصر—على سبيل المثال—لنحو 250 ألف فصل جديد بتكلفة تُقدر بنحو 130 مليار جنيه،[7] مع الأخذ في الاعتبار عند إنشاء المدارس اختلاف الكثافة الطلابية والظروف الديمغرافية والاقتصادية من منطقة جغرافية لأخرى، وخاصة بين الحضر والريف. بالإضافة إلى إعادة دراسة ما تم طرحه سابقا من القطاع الخاص من حيث

[6] للمزيد من التفاصيل عن الإنفاق الحكومي على التعليم، يمكن الاطلاع على الدراسة التي أجراها المركز مؤخرا بعنوان "الإعداد السليم للموازنة العامة كمحرك للتغيير: تحليل تفصيلي مقارن في ضوء أفضل المعايير والممارسات الدولية" (ورقة العمل رقم 219).

[7] الجامعة الأمريكية بالقاهرة، حلول للسياسات البديلة، التعليم الجيد يبدأ بالبنية التحتية للمدارس، سبتمبر 2020.

قيامه ببناء مدارس حال تخصيص الدولة للأرض مما يؤدي إلى سرعة سد الفجوة في الأعداد اللازمة من المدارس والفصول.

- توظيف المزيد من المعلمين والمعلمات الكفء الدائمين وبأجور مجزية لسد العجز الهائل في المعلمين بمختلف مدارس الجمهورية مع إعطاء أولوية لهذا البند حتى لا يتكرر ما حدث مع الـ 136 ألف معلم الذين تم اختيارهم وفقا لمسابقة تم إجراؤها عام 2019، ثم تم إلغاء تعاقداتهم بعد بدء عملهم بالفعل في المدارس لعدم وجود ميزانية كافية للوزارة للتعاقد. كما أنه من الضروري، التخلي عن فكرة المدرس المتطوع لعدم استدامته، وأنه حال فشل التجربة أو تعثرها سيدفع الطالب وحده ثمن ذلك فضلا عن ضعف المستوى التعليمي لأجيال قادمة من الخريجين.
- زيادة المخصصات للبنود الأخرى ذات الصلة كصيانة المدارس ومرافقها، والمواد العلمية، والبنية التحتية، والتدريب ...إلخ.

- **الحد من المركزية في اختيار الأراضي اللازمة لبناء المدارس وشرائها وبنائها،** ليتم ذلك من خلال الوحدات المحلية بدلا من إعطاء كافة صلاحيات الإدارة والتنفيذ لعملية بناء المدارس الحكومية للهيئة العامة للأبنية التعليمية وحدها.
- **الاتجاه نحو التوسع في "التعليم عن بعد"** والذي بدأ بالفعل في إطار الأزمة وهي فرصة لإجراء تحول سريع وكبير في المنظومة التعليمية يصبح فيه التعلم عن بعد جزء أساسي في التعامل مع مشكلة تكدس الطلاب، على أن يكون ذلك مصحوبا باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وأهمها تقوية البنية التحتية الاليكترونية.
- **توجيه اهتمام خاص لكلية التربية؛** حيث إنها جهة تخرج المعلم وجزء أساسي من تطوير المنظومة هو الإعداد السليم للمعلم.

- **على المستوى الكلي، من الضروري إعادة النظر في كل من: 1-استراتيجية تطوير التعليم بشكل عام** بحيث يمكن التوصل إلى حلول وأوضاع مناسبة لمختلف مناطق الجمهورية، **و2-إنشاء مجلس أعلى للتعليم** يتضمن خبرات قادرة على وضع استراتيجية لقطاع التعليم وتساعد الوزارة في التنفيذ.

وأخيرا، فإن تبني اللامركزية هو إجراء أساسي في نجاح تنفيذ أي استراتيجية للتعليم واقعيا.

جدير بالذكر:

- نص الكتاب الدوري رقم 32 بتاريخ 2021/10/12 الصادر عن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بشأن ضوابط تنظيم العمل داخل المدارس لجميع المراحل للعام الدراسي 2022/2021 من بين نصوصه على القرار التالي:

- يتولى السيد مدير المديرية إيجاد الحلول المناسبة لتقليل الكثافة الطلابية وخاصة بالمدارس التي تعمل بنظام الفترتين، ويمكن إتاحة العمل لفترة ثالثة إذا تطلب الأمر، أما بالنسبة للمدارس التي تم العمل بها بنظام الفترة الواحدة، فيحق لمدير المديرية الموافقة على تشغيلها بنظام الفترتين، مع عدم المساس بعدد أيام الدراسة المقررة بالخريطة الزمنية المعتمدة.

الخبر كاملا

انتهاء توزيع التلاميذ على فترات دراسية ومدة زمنية تفصل دخول وخروج الطلاب

قالت مصادر مسئولة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، إن المدارس انتهت من توزيع التلاميذ على الفترات الدراسية اليومية بواقع فترتين و3 فترات خلال اليوم الدراسي، حيث تم إعداد كشوف بقوائم الطلاب في الفترات المختلفة وإعلانها في أماكن ظاهرة في المدرسة وأيضا إلكترونيا من خلال نشرها على جروبات المدارس على فيس بوك، لإعلان أولياء الأمور والطلاب بمواعيد الحضور اليومية.

وأوضحت المصادر، أن المدارس راعت أثناء توزيع الطلاب على الفترات الدراسية بأن يكون هناك مدة زمنية تفصل دخول وخروج الطلاب حتى لا يحدث أي زحام أو تجمع بين الطلاب لتحقيق التباعد الاجتماعي وتطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية في إطار مكافحة العدوى بسبب فيروس كورونا.

وكانت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، أصدرت كتابا دوريا، أكدت فيه أنه يحق لجميع الفئات المقرر لها تسديد المصروفات الدراسية استلام الكتب المدرسية الخاصة بالفصل الدراسي الأول بعد سداد نصف المصروفات الدراسية المقررة، مع تفعيل القرار الخاص بشأن ضوابط الإعفاءات المقررة للطلاب أبناء شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الإرهابية والأمنية وأسرهم بالإضافة إلى ما ورد بالمادة الثامنة من القرار الوزاري رقم 119 لسنة 2021.

وأوضحت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، أن الطلاب الذين يندرجون تحت فئات

الإعفاءات من المصروفات الدراسية يحوز لهم التقدم ببحث اجتماعي لوزارة التضامن وتسليمه إلى الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة لتطبيق الإعفاء من سداد الاشتراكات ومقابل الخدمات " المصروفات"، ويقوم مسئول المالي بالمدرسة بإعداد كشوف معتمدة من مدير المدرسة تتضمن بيانات الطلاب التي تندرج تحت فئات الاعفاء من المصروفات المدرسية والمستندات الدالة على الاعفاء وإرسالها إلى قسم الإحصاء بالمديرية لتسجيلها على الموقع الخاص بالإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار بديوان عام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

الأعداد السابقة | تقارير أخرى للمركز | تابعونا على

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© 2021 المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES
جميع الحقوق محفوظة.